اجتمعا بحضور أشتون ... والمفاوضات تراوح مكانها مع اقتراب موعد المهلة النهائي

ملف إيران النووي : كيري وظريف يستبقان جولة اليوم ... على أمل تجاوز الخلافات

جون كيري وجواد ظريف خلال جولة مفاوضات نووية سابقة

عواصم - «وكالات» : بدأت الاربعاء محادثات بين وزير الخارجية الاميركي جون كيري ونظيره الايراني محمد جواد ظريف ووزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون بهدف تحريك المفاوضات التي تراوح مكانها حول برنامج ايران النووي.

وامام ايران والقوى الست التي تتفاوض معها ستة اسابيع حتى 24 نوفمبر للتوصل الى اتفاق شامل هدفه منع طهران من امتلاك السلاح النووي تحت غطاء برنامجها النووي المدني.

وقال كيري في باريس قبل الاجتماع الثلاثاء ان التوصل الى اتفاق لا يزال ممكنا في المهلة المحددة رغم انه ما يزال يتعين القيام بالكثير من الامور.

وقال كيري للصحافيين بعد لقائه نظيره الروسي سيرغي لافروف «لا اعتقد انه (الاتفاق مع طهران حول برنامجها النووي) بعيد المنال ولكن لدينا قضايا صعبة تتطلب حلا».

ورفض كيري التعليق على ما يرجحه العديد من الخبراء وهو تمديد المهلة المحددة للتوصل الى اتفاق.

وقال «يجب ان نواصل المحادثات الجدية، وهو ما سنقوم به وسنجري تقييما الى اين نصل».

واضاف «لا اعتقد ان اطلاق الكثير من التكهنات في الوقت الحالي سيخدم اي هدف».

وصرح مسؤول بارز في الخارجية الاميركية الاربعاء ان تأجيل الموعد النهائي ليس محل نقاش حاليا.

واضاف «نحن لا نتحدث عن تمديد .. لا يزال امامنا الكثير من الوقت للقيام بذلك .. اذا اتخذ الجميع القرارات الضرورية».

لكن لافروف قال في مؤتمر صحافي منفصل في باريس ان مهلة نوفمبر «ليست مقدسة».

وقال «نامل في الحصول على نتيجة بذلك التاريخ، ولكنني واق من حيث المبدا ان المهم ليس المواعيد التي تحدد بشكل اصطناعي، ولكن جوهر الاتفاق ونوعيته».

ولكن وزير الخارجية الايراني لمح الى ضرورة تأجيل المهلة النهائية من اجل مناقشة ما وصفه ب «طرق جديدة جدية ومبتكرة».

وصرح للتلفزيون الحكومي في وقت متأخر من الثلاثاء عقب محادثات مع مفاوضين اميركيين واوروبيين «هذه المحادثات ستستغرق وقتا .. ومن الممكن ان نحتاج الى مزيد من الوقت لمناقشة هذه الحلول».

ومجموعة الست التي تتفاوض مع ايران حول برنامجها النووي تضم الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) الى جانب المانيا.

وترغب مجموعة 5+1 في ان تخفض ايران نشاطاتها النووية لانهاء الخلاف المستمر منذ اكثر من عقد بشان هذا البرنامج، مقابل رفع العقوبات الدولية عن الجمهورية الاسلامية.

وتنفي ايران سعيها لامتلاك قنبلة نووية وتقول انها تريد توسيع برنامجها النووي لانتاج الكهرباء ومعالجة مرضى السرطان.

وفي نوفمبر 2013 توصلت ايران ومجموعة 5+1 الى اتفاق مرحلي وامهلت نفسها حتى 20 يوليو للتوصل الى اتفاق دائم، الا انها لم تتمكن من ذلك ما دفعها الى تأجيل المهلة الى 24 نوفمبر.

ونقطة الخلاف الاساسية تبقى قدرات ايران المستقبلية لتخصيب اليورانيوم، وهي العملية التي يمكن ان تنتج وقودا للمفاعلات وكذلك مادة لصنع سلاح نووي في حال الوصول الى درجات عالية من النقاء في التخصيب.

ويبدو انه تم احراز تقدم في تغيير تصميم مفاعل تبنيه ايران في اراك لكي ينتج بلوتونيوم اقل وكذلك ضمان عمليات تفتيش اكبر وحصر الانشطة في منشأة فوردو المحصنة.

وتشمل نقاط الخلاف الاخرى وتيرة رفع العقوبات والجدول الزمني الذي سيحدد للاتفاق وتحقيق الامم المتحدة في احتمال وجود «ابعاد عسكرية» لانشطة ايران في السابق.

وبدأ العديد من المحللين يتوقعون تمديد المهلة المحددة للتوصل الى اتفاق.

وقال علي فائز من مجموعة الازمات الدولية لوكالة فرانس برس ان «اتفاقا كاملا بحلول 24 نوفمبر لم يعد محتملا، اننا الممكن هو تحقيق اختراق يمكن ان يبرر اعطاء الجهود الدبلوماسية المزيد من الوقت».

والتكهنات حول احتمال تمديد المهلة عززتها تعليقات مسؤولين ايرانيين بينهم الرئيس حسن روحاني.

وقال روحاني للتلفزيون الرسمي الجمعة «نرغب في ان تحل المسألة في اربعين يوما لكن اذا حصلت امور اخرى ولم نتمكن من حل كل المشاكل، فان الجانبين سيجدان حلا».

وسيعقد اجتماع يشمل ايران والقوى الست اليوم الخميس.

وسط توقعات بتسجيلآلاف الاصابات الجديدة بالفيروس أسبوعياً

الأمم المتحدة تحذر العالم : نحن على وشك خسارة المعركة ضد ... إيبولا

ايبولا يواصل حصد ارواح ضحاياه ولا علاج فعال لمحاربته حتى الان

عواصم - «وكالات» : حذر مسؤول كبير في الامم المتحدة الثلاثاء من ان العالم يصدد خسارة المعركة ضد وباء ايبولا وهو عاجز عن وقف انتشاره وسط توقعات بتسجيل الاف الاصابات الجديدة اسبوعيا، في بداية ديسمبر.

وقال انتوني بانبوري رئيس بعثة الامم المتحدة المكلفة تنسيق الرد العاجل على وباء ايبولا ان «ايبولا متقدم علينا». متحدثا خلال اجتماع لمجلس الامن الدولي خصص لانتشار الفيروس القاتل.

وقال بانبوري عبر دائرة الفيديو من اكرا حيث مقر البعثة ان وباء ايبولا «متقدم علينا باشواط، انه يتقدم بسرعة اكبر منا وهو يصدد كسب السباق».

واضاف «اذا ربح ايبولا، فنحن شعوب الامم المتحدة سنخسر الكثير. اما ان نوقف ايبولا الان، او ان نواجه وضعا غير مسبوق لا نملك خطة حياله».

وذكر باخر توقعات منظمة الصحة العالمية التي تحدثت عن خمسة الى عشرة الاف حالة اصابة جديدة في الاسبوع في غرب افريقيا اعتبارا من كانون الاول/ديسمبر مضيفا «هذا يعني اننا بحاجة الى سبعة الاف سرير في مراكز المعالجة، لكننا في هذا التاريخ لن يكون لدينا بحسب توقعاتنا سوى حوالي 4300 سرير» وبدون الفرق الطبية الضرورية للاشراف عليها.

لكنه لفت الى ان «هناك الكثير من الانباء السيئة في ما يتعلق بايبولا، لكن النبأ السار هو اننا نعرف كيف نوقفه».

وشدد «علينا التغلب على ايبولا وعلينا تحقيق ذلك على وجه السرعة، كل يوم يمضي يزداد عدد المرضى».

من جهته اعلن بروس ايلوارد معاون المدير العام لمنظمة الصحة ان نسبة الوفيات بين المصابين بالحمى النزفية قد يبلغ 70% في الدول الثلاث الاكثر تاثرا في غرب افريقيا.

وقال المسؤول المكلف الرد العملاني في المنظمة «لهذه المجموعة من الاشخاص الذين ثبتت اصابتهم ونعلم مصيرهم نسبة الوفيات 70% وهو تقريبا العدد نفسه في الدول الثلاث الاكثر تاثرا بالفيروس وهي ليبيريا وسيراليون وغينيا».

واعلن حصيلة جديدة شاملة اشارت الى وفاة 4447 شخصا ل8914 حالة.

ولا يزال الفيروس ينفشى في دول غرب افريقيا. واضاف ايلوارد ان «عدد الاصابات الجديدة اسبوعيا مطلع كانون الاول/ديسمبر قد يراوح بين 5 الى 10 الاف».

ويتم حاليا احصاء الف اصابة جديدة اسبوعيا.

ولاحظ المسؤول «تباطؤا في نسبة الحالات الجديدة في المناطق التي كانت بؤرا لتفشي الفيروس» مثل منطقة لوفا في ليبيريا بسبب «تغيير حقيقي في سلوك المجموعات» المعنية الا ان عدد الاصابات لا يزال يرتفع في مونروفيا وكوناكري وفريتاون.

وعدد الاصابات المؤكدة اعلى ب1.5 مرة مما يتم احصاؤه رسميا في غينيا وب2.5 مرة في ليبيريا.

وحددت الامم المتحدة انه من اجل وقف تفشي الوباء ينبغي ان يتم بحلول الاول من كانون الاول/ديسمبر دفن 70% من الجثث بصورة آمنة وعزل 70% من الحالات المشتبه بها. وقال بروس ايلوارد «هذا هدف طموح. الانتشار الجغرافي للوباء يشكل تحديا هائلا».

بعد بث تسجيل يظهر ضباطاً ينهالون بالضرب على متظاهر

هونغ كونغ : الشرطة في مرمى الانتقادات ... وبكين تستبعد تدخلها حالياً

الشرطة متهمة بانتهاك حقوق المتظاهرين

هونغ كونغ - «وكالات» : تعرضت شرطة هونغ كونغ لوابل من الانتقادات الاربعاء بعد بث شريط فيديو يظهر ضباطا ينهالون بالضرب على متظاهر خلال ليلة شهدت صدامات تعد الاعنف منذ بدء موجة الاحتجاجات المطالبة بالديموقراطية.

واعلن وزير الامن في المستعمرة البريطانية السابقة لاي تونغ-كووك، الاربعاء تعليق مهام هؤلاء الشرطيين بعد الحادث الذي وقع بينما كانت قوات الامن تزيل سواتر جديدة. واعلن ايضا بدء «تحقيق نزيه».

ومنذ يومين، يحاول عناصر الشرطة المسلحون بهراوات ومناشير كهربائية ومقصات، استعادة مناطق من المتظاهرين الذين يحتلون ثلاثة مواقع في هونغ كونغ لمطالبة بكين بمزيد من الحريات والديموقراطية.

وقد ارتفعت حدة التوتر لكن بكين اعتبرت ان تدخلا للجيش الصيني غالبا ما تتحدث عنه الشائعات في صفوف المتظاهرين، ليس ضروريا في الوقت الراهن.

وقال مسؤول صيني طلب عدم الكشف عن هويته في تصريح صحافي في هونغ كونغ «لا حاجة لذلك في الوقت الراهن». واضاف «نامل في الا يحصل هذا الامر، فالوضع يعود تدريجيا الى طبيعته».

ويظهر في الصور التي بثها التلفزيون المحلي «تي في بي» ستة من عناصر الشرطة باللباس المدني يجرون متظاهرا موثوق اليدين في زاوية مظلمة لمتنزه قريب من مقر السلطة في حي ادميرالتي، احد الاماكن التي يحتلها المطالبون بالديموقراطية.

وقد ارغم الرجل على التمدد على الارض وعمد عناصر شرطة الى ضربه بايديهم وارجلهم. وبحسب التلفزيون فان الاعتداء استمر اربع دقائق.

وقال الزعيم الطلابي جوشوا ونغ ان المتظاهرين الذين واجهتهم الشرطة بالغاز المسيل للدموع فقدوا كل ثقتهم بها.

واضاف «كان يجب ان تقوم الشرطة بمواكبة المتظاهر الى سيارة الشرطة وليس اقتياده الى مكان بعيد وضربه وركله على مدى اربع دقائق».

ودانت منظمة العفو الدولية ايضا الهجوم الذي وصفته بانه «وحشي». وقالت مابيل او مديرة المنظمة في المستعمرة البريطانية السابقة «من المؤسف جدا وجود عناصر شرطة في هونغ يعتقدون انهم فوق القانون». ودعت الى «احالة المتورطين امام القضاء».

ووقعت صدامات في الساعات الاولى الاربعاء حين قامت الشرطة بتفكيك حاجز جديد نصبه المتظاهرون على طريق قريبة من ميان رسمية.

وقد صد رجال الشرطة الذين كانوا يعتمرون قبعات ويحملون دروعا وهراوات المتظاهرين الذين استخدموا مظلاتهم التي اصبحت رمزا لهم لحماية انفسهم. واستعاد عناصر الشرطة الذين استخدموا ايضا غاز الفلفل النفق بعد ساعة.

وذكرت الشرطة انها اوقفت خمسة واربعين شخصا، مشيرة الى اصابة اربعة من عناصرها بجروح.

وكانت الشرطة اعلنت في بيان ان عناصرها حذروا المتظاهرين من «ان التقدم في اتجاه الطوق الذي تفرضه حتى وان كانوا يرفعون ايديهم لا يشكل تصرفا سلميا» وطلبت منهم «ان يبقوا هادئين».

لكن الطالب بن نغ الذي يبلغ الثامنة عشرة من عمره قال انهم «استخدموا غاز الفلفل من دون سبب ولا تحذير. وعمد عناصر من الشرطة الى ضرب متظاهرين».

وعمل عناصر الشرطة الاثنين والثلاثاء على ازالة سواتر في ادميرالتي وكوزواي باي التجاريين، لفتح بعض الطرق من دون اخراج المتظاهرين منها.

وكانت الشرطة حذرت من ان الموقع الثالث الذي يحتله المتظاهرون في مونكوك في الجزء الغربي من هونغ كونغ هو الموقع المقبل الذي ستخليه.

وادت السواتر التي اقامها المتظاهرون منذ 28 ايلول/سبتمبر الى عرقلة النشاط في هونغ كونغ والحياة اليومية لاكثر من سبعة ملايين نسمة في هذه المنطقة التي تتمتع بشيء من الحكم الذاتي وتواجه اسوا ازمة منذ عودتها الى الصين في 1997.

لبحث سلسلة حوادث إطلاق النار الأخيرة

بانمونجوم الحدودية تجمع الكوريتين للمرة الأولى منذ سنوات ... عسكرياً

جندي كوري جنوبي يراقب الحدود مع الجارة الشمالية

عواصم - «وكالات» : التقى مسؤولون عسكريون من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الاربعاء للمرة الاولى منذ سبع سنوات لبحث سلسلة حوادث اطلاق نار وقعت على الحدود البحرية والبرية بينهما.

واعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية ان مسؤولين حكوميين وضباطا برتبة جنرال التقوا على مدى خمس ساعات في قرية بانمونجوم الحدودية حيث تم التوقيع على الهدنة عام 1953.

واعتبرت وسائل الاعلام هذا اللقاء بانه الاعلى مستوى بين البلدين على الصعيد العسكري منذ سبع سنوات.

وتاتي المحادثات بعد حادث الجمعة حين تبادل الطرفان النيران بالاسلحة الثقيلة بعدما حاول جيش كوريا الشمالية اسقاط مناطيد تتضمن منشورات دعائية اطلقها ناشطون كوريون جنوبيون وهو نادرا ما يحصل قرب الحدود البرية الشديدة التحصين.

ولم تقع اصابات اثر هذا الحادث.

وفي وقت متأخر الثلاثاء تبادلت سفن دورية كورية شمالية واخرى كورية جنوبية انذارات باطلاق النار قرب الحدود المتنازع عليها في البحر الاصفر التي سبق ان شهدت عدة اشتباكات في السابق.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الكورية الجنوبية كيم مين-سوك امام الصحافيين ان الجانب الشمالي اتهم خلال المحادثات سفن كوريا الجنوبية بالتوغل في مياهه الاقليمية وحث سيول على منع القيام بدعاية اضافية عبر ارسال المنشورات.

وقال كيم «لقد قام وفدنا بايضاح موقفنا بانه على كوريا الشمالية ان تحترم الحدود البحرية وانه بصفتنا دولة ديموقراطية، لا يمكننا ضبط اطلاق مناطيد من قبل مجموعات مدنية».

ولم يحدد موعد بعد لجولة محادثات اخرى.

وكانت وزارتا التوحيد والدفاع في كوريا الجنوبية رفضتا في بادئ الامر تاكيد المحادثات بعدما قال كيم ان الطرفين اتفقا على عدم نشرها اعلاميا.

ولا تزال الكوريتان عمليا في حالة حرب لان النزاع بين 1950 و 1953 انتهى بالتوصل الى اتفاق وقف اطلاق نار وليس بتوقيع هدنة.

وكررت كوريا الشمالية دعوتها لسيول لمنع ناشطين من القاء منشورات عبر الحدود وحذرت من عواقب وخيمة في حال لم تقم بذلك.

وتقول سيول انها طلبت من الناشطين ضبط النفس لكنها شددت على انه ليس لديها وسيلة قانونية لمنعهم من القيام بذلك.

والمحادثات العسكرية بين الطرفين تعتبر بمثابة جهد واضح لتخفيف مخاطر حصول تصعيد مسلح وخصوصا قبل الاستئناف المقرر للحوار الرفيع المستوى بين سيول وبيونغ يانغ بعد تعليقه لمدة ثمانية اشهر.

ورغم تبادل المناوشات والقصف على الحدود بين البلدين، قررت الكوريتان مطلع تشرين الاول/اكتوبر العمل على استئناف حوار على مستوى رفيع بين البلدين.

وجاء هذا الاتفاق خلال زيارة نادرة الى كوريا الجنوبية قام بها ثلاثة من كبار المسؤولين في كوريا الشمالية من بينهم اثنان ينتميان الى الحلقة الضيقة للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون.

وذكرت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية الاربعاء نقلا عن مسؤول حكومي ان سيول اقترحت ان يبدا الحوار في 30 تشرين الاول/اكتوبر.

وكانت اخر جولة من الحوار في شباط/فبراير ادت الى استضافة الشمال اجتماعا نادرا لعائلات فرقتها الحرب الكورية.

بعد مقتل العشرات في موجة الاحتجاجات الكردية الأخيرة

تركيا : الحكومة تقدم مشروع قانون جديد يوسع صلاحيات قوات الأمن

جانب من اعمال شغب سابقة في تركيا

انقرة - «وكالات» : قدمت الحكومة التركية للبرلمان الاربعاء مشروع قانون يمنح قوات الامن مزيدا من الصلاحيات بعد مقتل العشرات في موجة جديدة من الاحتجاجات الكردية، فيما اتهمت المعارضة السلطات بخلق «دولة بوليسية».

وقدم حزب العدالة والتنمية الحاكم المنبثق من التيار الاسلامي مشروع قانون «اصلاح الامن القومي» الى لجنة العدل في البرلمان، بحسب ما افاد مصدر برلماني لوكالة فرانس برس.

وقال نائب رئيس الوزراء بولنت ارينج هذا الاسبوع ان القانون الجديد «سيمنح مزيدا من الصلاحيات للشرطة» في مواجهة «العنف المتنشر» كما سيمنحه «مزيدا من الحرية لاستخدام ادوات واجراءات جديدة».

وقتل 34 شخصا على الاقل واصيب 360 اخرين من بينهم رجال شرطة، في وقت سابق الشهر الحالي عندما خرج الاكراد في تظاهرات احتجاجا على عدم تقديم تركيا الدعم للمقاتلين في بلدة عين العرب (كوباني) السورية الكردية التي تتعرض لهجوم من تنظيم الدولة الاسلامية.

واعتقل اكثر من الف شخص بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات التي الحقت اضرارا بمئات المباني العامة.

كما يدعو مشروع القانون الى تشديد العقوبات بحق من يلحقون اضرارا بالمباني العامة ويرتدون القنعة لاخفاء هوياتهم، بحسب وسائل الاعلام التركية. وحذر رئيس الوزراء احمد داود اوغلو الثلاثاء المحتجين من تحطيم صهاريج خراطيم المياه التي تستخدمها الشرطة لتفريق المتظاهرين.

وقال «سنشتري خمسة او 10 صهاريج مقابل كل صهريج يتم اتلافه».

وانتقد اعضاء البرلمان المعارضين الاجراءات الجديدة وقالوا انها ستحول تركيا الى دولة بوليسية.

وصرح اردين يالوكن من حزب الشعب الديموقراطي المؤيد للاكراد «ان هذا يشبه صب البنزين على النار .. في الوقت الذي تقتل فيه الشرطة اعدادا كبيرة من الاطفال في الشوارع».

واضاف «من الان فصاعدا ستستخدم الشرطة ليس فقط الدروع ولكن كذلك البنادق بعد منحها تخويلا بالقتل».

وقال اوزكان ينجيري النائب في حزب العمل الوطني ان «الشرطة ستفعل ما يحلو لها كما لو كانت حالة الطوارئ قد فرضت على البلاد. وستصبح تركيا دولة بوليسية».

غير ان نومان كورتولموس نائب رئيس الوزراء رفض تلك الانتقادات وقال «بعد ان قامت تركيا بالعديد من الخطوات الحاسمة باتجاه الديموقراطية على مدى سنين، لا يمكنها ان تتخذ خطوات باتجاه ان تصبح دولة بوليسية مرة اخرى».

وكان ثمانية اشخاص قتلوا واصيب الالاف في حملة قمع قاسية شنتها الشرطة ضد المحتجين المناهضين للحكومة ادت الى احتجاجات واسعة في انحاء البلاد.

واثارت تلك الحملة انتقادات واسعة من جماعات حقوق الانسان داخل البلاد وخارجها.